سجلت أعلى المستويات خلال أول 9 أشهر من 2019 بـ 24,4 ملياراً.. وتوقعات بانخفاضها في ظل أزمة كورونا الحالية وانخفاض الأسواق العالمية

14,2 مليار دولار متوسط الدخل السنوي للاستثمارات الكويتية بالخارج

■ 156 مليار دولار دخل الكويت من استثماراتها الخارجية في 10 سنوات ■ 26 مليار دولار دخل الكويت من الاستثمارات المباشرة بالخارج

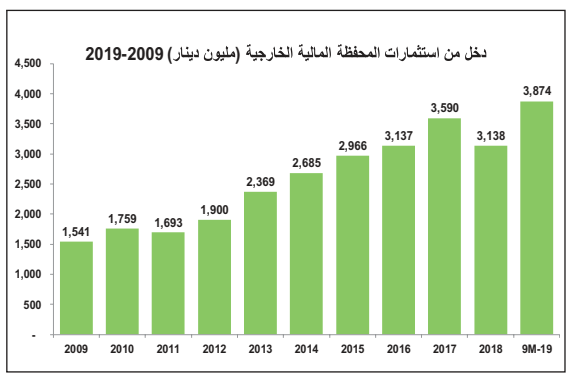

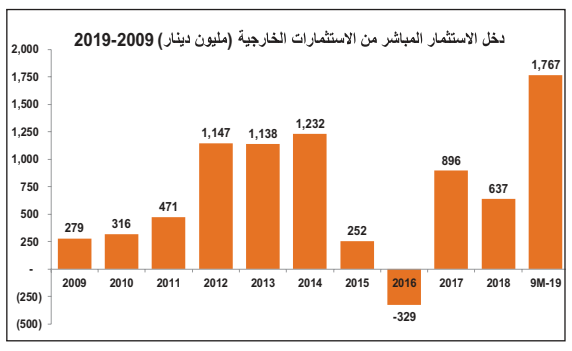

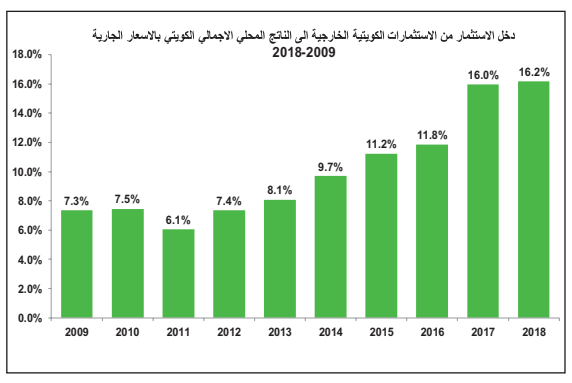

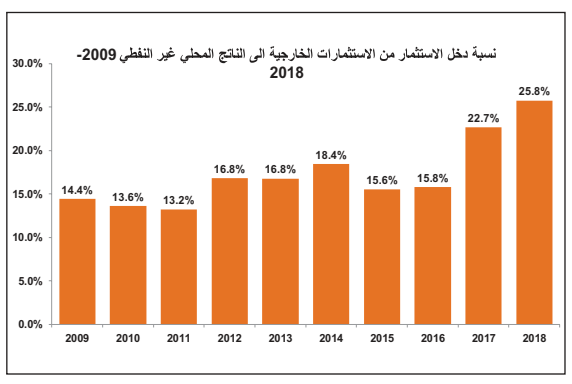

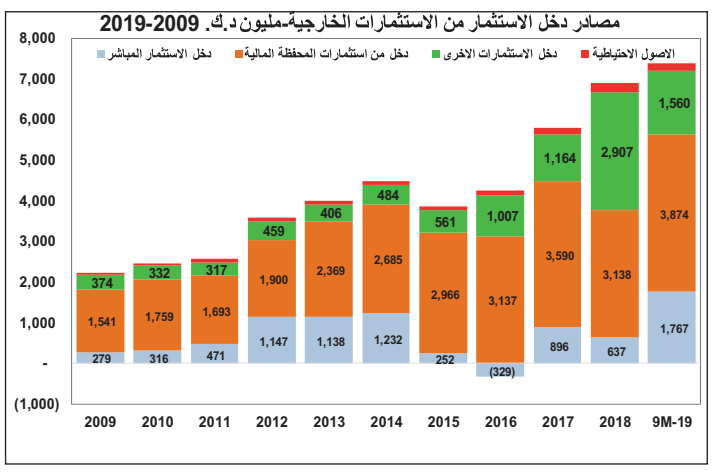

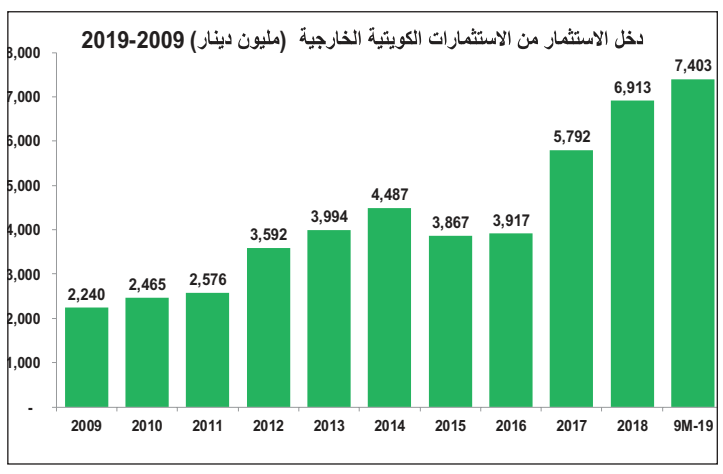

المحلل المالي

تمتلك الكويت صندوقا سياديا ضخما، يصنف على انه رابع أكبر صندوق سيادي في العالم، حيث تبلغ أصوله نحو 592 مليار دولار، وفقا لبيانات معهد صناديق الثروة السيادية، ويستثمر هذا الصندوق أموالا في أكثر من 120 دولة حول العالم، يحقق منها عوائد استثمارية ضخمة سنويا. وتتوزع استثمارات الصندوق السيادي الكويتي في السندات جغرافيا بين السندات الأميركية التي تستحوذ على ما يزيد على 40 مليار دولار، والسندات الأوروبية والآسيوية واليابانية التي تستحوذ على النسبة الكبرى بما يقترب من نحو 100 مليار دولار.

ويصل إجمالي الاستثمارات الكويتية بشكل عام في السندات الأميركية الى نحو 65 مليار دولار، ثلثا تلك الاستثمارات حكومية لصالح الصندوق السيادي الكويتي فيما تمتلك المؤسسات الاستثمارية الكويتية نحو ثلث تلك الاستثمارات.

دخل الاستثمارات الخارجية

وفي تحليل خاص لـ «الأنباء»، حول إجمالي دخل الاستثمار المحقق من الاستثمارات الكويتية الخارجية خلال السنوات العشر الماضية (2008ـ اول 9 أشهر من 2019)، يتبين أنه بلغ نحو 47,3 مليار دينار (156 مليار دولار)، بمعدل دخل سنوي 4,3 مليارات دينار (14,2 مليار دولار)، وذلك بحسب أرقام ميزان المدفوعات للكويت.

وشهد الدخل من الاستثمارات الكويتية الخارجية نموا ملحوظا ومتسارعا منذ عام 2009، حيث بلغ في تلك السنة نحو 2,24 مليار دينار (7,4 مليارات دولار)، وارتفع تدريجيا ليسجل 4,49 مليارات دينار (14,8 مليار دولار) عام 2014.

وبقي تحت مستوى الـ 4 مليارات دينار بقليل (13,2 مليار دولار) خلال عامي 2015 و2016، ليعود ويرتفع بشكل ملحوظ الى 5,79 مليارات دينار (19 مليار دولار) خلال 2017، و6,9 مليارات دينار (23 مليار دولار) في 2018، اما خلال اول 9 أشهر من 2019 فقد بلغ 7,4 مليارات دينار (24,4 مليار دولار)، وهي أعلى مستوياته نتيجة تحسن أداء أسواق المال العالمية.

وقد ساهم الدخل من استثمارات المحفظة المالية بنحو 60,5٪ من اجمالي دخل الاستثمار المحقق من الاستثمارات الكويتية الخارجية في السنوات الـ 10 الماضية، حيث بلغ الدخل من استثمارات المحفظة المالية 28,65 مليار دينار (95 مليار دولار).

الأرقام التاريخية

وفي تحليل الأرقام التاريخية يتبين ان الدخل من استثمارات المحفظة المالية ارتفع تدريجيا من 1,54 مليار دينار لعام 2009 الى 3,59 مليارات دينار لعام 2017، ليعود وينخفض بنسبة 13٪ خلال 2018 ليسجل 3,14 مليارات دينار، أما خلال اول 9 أشهر من عام 2019 فقد بلغ أعلى مستوياته عند 3,87 مليارات دينار (13 مليار دولار).

ويعد المصدر الثاني الأساسي لدخل الاستثمار من الاستثمارات الخارجية، هو دخل الاستثمار المحقق من الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج، حيث بلغ خلال السنوات الـ 10 الماضية، 7,8 مليارات دينار (26 مليار دولار) اي ما يعادل 16,5٪ من إجمالي دخل الاستثمارات الخارجية. وكان خلال فترة السنوات الـ 10 الماضية متذبذبا، حيث سجل 279 مليون دينار في عام 2009 وارتفع بشكل ملحوظ الى 1,15 مليار دينار في عام 2012 و1,23 مليار دينار لعام 2014.

أما في عام 2015 فانخفض بنسبة 80٪ ليسجل 252 مليون دينار، وخلال اول 9 أشهر الأولى من 2019 فقد بلغ 1,77 مليار دينار مقارنة بـ 637 مليون دينار لكامل 2018، اما الدخل من الاستثمارات الأخرى فبلغ في 10 سنوات 9,57 مليارات دينار اي ما يعادل 20,5٪ من إجمالي الدخل من الاستثمارات الخارجية ووصل الى أعلى مستوياته في 2018 عند 2,91 مليار دينار أما في أول 9 أشهر من عام 2019 فبلغ 1,56 مليار دينار.

انخفاض متوقع

على الرغم من الأداء الجيد للاستثمارات الكويتية الخارجية خلال آخر 10 سنوات، إلا انه من المتوقع أن يتأثر هذا الدخل خلال الفترة المقبلة، وذلك في ظل التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على الأسواق العالمية، والتي شهدت انخفاضات حادة خلال الأشهر الماضية من العام الحالي.

«بلومبيرغ»: المنظمة تفتقد مديرها العام عقب تنحيه في أغسطس 2019.. ما أضعف من قوتها

«منظمة التجارة» تستعد لاختيار رئيس جديد.. وسط اضطرابات عالمية وسعي أميركي لتقويض قدراتها

■ الولايات المتحدة تتهم المنظمة بانتهاك سيادتها ودعم الصين تجارياً على حسابها ■ الاقتصادات العالمية تطالب بضرورة تطوير المنظمة لمواكبة التحولات التكنولوجية

محمود عيسى

ذكرت وكالة بلومبيرغ الاخبارية أن حملة اختيار أعلى منصب في منظمة التجارة العالمية تأتي في أكثر الأوقات اضطرابا في تاريخها الذي يعود إلى 25 عاما مضت، فعلى خلفية انتشار وباء كورونا والركود الاقتصادي العالمي والحرب الدائرة رحاها بين الولايات المتحدة والصين من أجل السيادة التجارية والانتخابات الرئاسية الأميركية، اصبح الكثير من الأمور على المحك. لكن قرار مديرها العام البرازيلي روبرتو أزيفيدو بالتنحي في نهاية أغسطس 2019 وقبل عام من انتهاء ولايته، أتاح فرصة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى لإعادة تشكيل المنظمة.

ما الذي على المحك؟

وتتعرض المنظمة التي تتخذ من جنيف مقرا لها للتهديد من السياسات الحمائية في جميع أنحاء العالم. وفي ظل غياب الاصلاحات، فإن المنظمة تخاطر بتهميشها في مواجهة أكبر أزمة اقتصادية منذ قرن.

وتتفق أكبر الاقتصادات في العالم على أنه يجب على المنظمة أن تتطور لمعالجة التحولات في التكنولوجيا ونظم التجارة العالمية التي حدثت منذ عام 1995. وإذا استطاع الأعضاء الوقوف وراء مرشح ملتزم بالتحديث، فيمكن أن تتخلص المنظمة من البيروقراطية، ما يساعد على إطلاق موجة من نمو الاقتصاد العالمي في وقت تشتد الحاجة إليه. وإذا لم يتم العثور على مثل هذا المرشح، فإن منظمة التجارة العالمية تخاطر بانحسار دورها مرة أخرى ليصبح غير ذي أهمية.

ما الذي عجل بالأزمة؟

فقدت المنظمة قدرتها في ديسمبر 2019 على الفصل في قضايا نزاع جديدة، نتيجة رفض الولايات المتحدة على مدى العامين الماضيين النظر في أي مرشحين لملء الشواغر في لجنة المنظمة، التي لا يزال بإمكان أعضائها رفع النزاعات التجارية واستصدار قرارات مبدئية ولكن ذلك قد يتمخض عن إشكالات قانونية.

ونجم عن قرار الولايات المتحدة فرض رسوم جمركية بمئات المليارات من الدولارات ضد الصين، واستخدام ثغرة الأمن القومي لمنظمة التجارة العالمية لفرض الرسوم على الصلب والألمنيوم، إضعاف موقف المنظمة أيضا.

كيف يتم اختيار الرئيس؟

ومن المقرر أن يبدأ رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية إجراء عملية اختيار المدير العام الجديد وتستغرق عادة من 6 إلى 9 أشهر، يقدم المرشحون خلالها أنفسهم إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ويدعون الى جلسة حوارية مع المجلس العام للمنظمة، ومن ثم يتشاور أعضاء «الترويكا»، وهم المندوبون الثلاثة الأعلى في المنظمة لتكوين بناء إجماع حول مرشح نهائي.

الاعتماد المطلوب

ويجب أن يكون لدى المرشحين خبرة واسعة في العلاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والتجارية و/ أو السياسية، والتزام راسخ بعمل وأهداف منظمة التجارة العالمية، وإمكانات قيادية وإدارية ومهارات اتصال عالية.

وتأمل الحكومات أن يكون المدير العام القادم للمنظمة قادرا على إقناع الأعضاء باستكمال مسيرة إصلاح المنظمة التي هي في امس الحاجة إليه، فضلا عن سلطة قيادية كافية وقدرة على تعبئة الدعم الواسع حول أجندة الإصلاح، ما يستدعي وجوب إيلاء اهتمام كبير للمرشحين الذين لديهم خبرات في مناصب وزارية.

وعن جنسية المرشح، يقول مسؤولون تجاريون من أميركا وأوروبا وكندا إن المدير العام القادم لمنظمة التجارة العالمية يجب أن يأتي من دولة متقدمة نظرا لاعتقادهم أن قيادة المنظمة يجب أن تتناوب بين الدول المتقدمة والدول النامية. ويرى ممثلون أفارقة أن الوقت قد حان لتتولى القارة السمراء القيادة العليا للمنظمة.

امرأة للقيادة

وتقول بلومبيرغ إن هناك توجها قويا بين الممثلين التجاريين في جنيف لاختيار امرأة لقيادة المنظمة لأول مرة. ومع ذلك فإن دعاة التجارة الحرة مثل ويندي كاتلر، نائب رئيس معهد آسيا للسياسات المجتمعية في واشنطن ينادون بعدم فرض قيود على النوع الاجتماعي في عملية الاختيار.

وحول وجود اعتبارات أخرى تدخل في مسالة اختيار رئيس جديد لمنظمة التجارة العالمية، تضيف بلومبيرغ أن على المرشح ان يكون ديبلوماسيا قادرا على عدم إثارة استياء الولايات المتحدة ولا الصين.

وذكرت ان إدارة ترامب سعت بنشاط إلى تقويض قدرة منظمة التجارة العالمية على العمل، قائلة إنها انتهكت السيادة الأميركية ومكنت الصين من أن تصبح لاعبا كبيرا على حساب الوظائف والتصنيع في الولايات المتحدة، في حين انخرطت الصين في حملة لعدة سنوات لتوسيع نفوذها الديبلوماسي من خلال تعيين موظفين رئيسيين على أعلى المستويات في هيئات صنع القرار الدولية.

وختمت بلومبيرغ بالقول انه إذا أخفقت المنظمة في اختيار مدير عام لها، فإن أحد نواب المدير العام الأربعة قد يتولى الرئاسة المؤقتة إذا لم يتفق الأعضاء على مرشح توافقي بحلول الأول من سبتمبر.